الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

استبيان عن الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

2016

استبيان عن الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية

ما الهدف من هذا الاستبيان؟

- تقوم الإسكوا بتنفيذ مشروع "التطوير المؤسسي لتعزيز تقديم الخدمات في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا" الذي جرى إطلاقه في عام ٢٠١٦. ويتطلب هذا التطوير المؤسسي بناء مؤسسات عامة قوية قادرة على رسم السياسات العامة ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل المرتبطة بها؛ وكذلك إنشاء شراكة قوية بين الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني/الأهلي، وسائر أصحاب المصلحة، بحيث تتمكن هذه الجهات من التعبير عن متطلباتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والمشاركة بفاعلية في البحث عن الحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها، ووضع هذه الحلول في موضع التنفيذ.
- إن التعاون الحر والمفتوح، على جميع المستويات، بين الحكومة ومختلف قطاعات المجتمع، يؤدي إلى تقوية المؤسسات العامة، وإلى بناء قطاع عام شفّاف وخاضع للمساءلة، قادر على خدمة المواطنين بنجاح. لذا، من الضروري اليوم التوجه إلى إقامة **الحكومات المفتوحة**، التي تسمح بتدفق المعلومات والمعارف تدفقاً حراً ثنائي الاتجاه، مع تعزيز التعاون والتشارك في المسؤولية.
- وتسعى الإسكوا، في إطار هذا المشروع، لإنجاز دراسات تتعلق بالحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، واقتراح نموذج وإطار عمل يساعدا دولها على تعزيز توجهها نحو اعتمادها. وتتطلب هذه الدراسات التعرف على الواقع الحالي للمنطقة فيما يتعلق بالحكومة المفتوحة.
- يندرج هذا الاستبيان في إطار التمهيد لتلك الدراسات وجمع المعلومات الخاصة بها؛ وهو يهدف إلى التعرّف على واقع **سياسات، واستراتيجيات، وتشريعات الحكومة المفتوحة** لدى الدول العربية الأعضاء في الإسكوا، والإجراءات والمبادرات الخاصة **بالبيانات المفتوحة** فيها، **والتكنولوجيات** المستخدمة في هذا المجال (ومنها البوابات على الوبّ)، **والتحديات** التي تواجه تنفيذ الحكومة المفتوحة لديها، ومدى **استخدامها والاستفادة** منها. وستقوم الإسكوا بتحليل الإجابات الواردة على الاستبيان للاستفادة منها، بوجه خاص، في دراسة "واقع الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية".

ما المقصود بالحكومة المفتوحة في إطار هذا الاستبيان؟

- يخضع مفهوم الحكومة المفتوحة لتغيّر دائم، ويتأثر بطبيعة الحكومات التي تسعى لتطبيقه وما تريد أن تحقّقه منه. لذلك قد يصعب تقديم تعريف دقيق وموحّد لهذا المفهوم. إلا أن ثمة نوعاً من الاتفاق في الدراسات ذات الصلة بأن هذا المفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من المعايير أهمها الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والتشميلية inclusiveness، والفعالية.
- إن تحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة بصورة قابلة للاستدامة هي الأهداف الأساسية للحكومة المفتوحة. ولا شك في أن تحقيق ذلك يتطلّب تغييرات في الثقافة والقيم والمعايير الراهنة، بغية ضمان تعاون وحوار فعّال وكفؤ بين الجمهور والحكومة؛ كما يتطلب من الحكومة الإعلان عن الإرادة السياسية اللازمة لقيادة التغيير نحو الحكومة المفتوحة. لذلك، يتضمّن التنفيذ الإجمالي للحكومة المفتوحة رسم السياسات التي توضّح موقف الحكومة من قضايا الشفافية والمساءلة والمشاركة

والتشميلية والفعالية؛ ووضع إطار عمل تشريعي وتنظيمي لدعم تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة، مثل التشريعات المتعلّقة بالبيانات الحكومية المفتوحة، وتشريعات الأمن السبراني وخصوصية المعلومات؛ وكذلك إصدار نوع من القرارات التوجيهية المتعلقة بالأجهزة التنفيذية في الحكومة.

- من ناحية أخرى، فإن متابعة التطوّرات التكنولوجية الجديدة، وبخاصة تلك التي تسمح بتحسين التفاعل بين الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، يدعم بشدة التوجه نحو الحكومة المفتوحة؛ إذ تسمح هذه التكنولوجيات الجديدة للحكومة بوضع وتنفيذ مبادرات تخص الحكومة المفتوحة وفق أطر عمل ونماذج ترتبط بالبيانات المفتوحة، والتعاون المفتوح، والإشراك (engagement) المفتوح، والابتكار المفتوح.
- وتسعى الدراسة المبنية على هذا الاستبيان للتعريف بالحكومة المفتوحة، والعمل على توحيد الفهم العربي للأبعاد المختلفة المرتبطة بها.

من المعني بهذا الاستبيان؟

- الاستبيان موجّه إلى الوزارات والإدارات والهيئات العامة والمؤسسات الاقتصادية التي تملكها الدولة وسائر الجهات العامة الأخرى المعنية في بلدان المنطقة العربية.
- يُرجى الإجابة عن الأسئلة الآتية وتزويدنا بالمعلومات والوثائق المرتبطة بها، حين الحاجة، وذلك خلال **مدة شهر** من تاريخ إرساله إليكم. ويُرجى التعاون والتنسيق مع أية جهات عامة أخرى في ملء هذا الاستبيان.

للاستفسار أو المزيد من المعلومات، يمكن التواصل مع:

د. نبال إدلبي
رئيسة قسم الابتكار في إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا
+961-1-978540
idlebi@un.org

معلومات عن المسؤول عن ملء الاستبيان:

- الدولة:
- الاسم:
- المؤسسة/الجهة:
- الصفة في المؤسسة/الجهة:
- البريد الإلكتروني:
- رقم الهاتف:

ملاحظة: يتوافر هذا الاستبيان على عنوان الإنترنت التالي، وترحب الإسكوا بملء المعلومات على هذا الموقع.

.....

الجزء الأول: سياسات واستراتيجيات الحكومة المفتوحة

يبحث هذا الجزء في وجود سياسة أو استراتيجية وطنية مقرّة تخصّ الحكومة المفتوحة، ومحتوى هذه السياسة/الاستراتيجية وأهدافها، والجهة المسؤولة عنها.

السؤال ١ -

أ. هل توجد لدى الحكومة سياسة/استراتيجية تخصّ الحكومة المفتوحة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. هل الحكومة الآن بصدد وضع مثل هذه السياسة/الاستراتيجية (في حال عدم وجودها)؟

☐ نعم
☐ لا
☐ لا أعرف

في حال عدم وجود سياسة/استراتيجية تخصّ الحكومة المفتوحة لديكم، يُرجى الانتقال مباشرة إلى الجزء الثاني.

السؤال ٢ -

أ. ما عنوان سياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة المعتمدة لديكم؟

ب. في أي سنة جرى إقرار هذه السياسة/الاستراتيجية؟

ج. هل تشمل هذه السياسة/الاستراتيجية أي من القضايا الآتية؟

☐ الشفافية

☐ إدارة البيانات/المعلومات الحكومية
☐ البيانات الحكومية المفتوحة
☐ تحديث القطاع العام
☐ قضايا أخرى، حدّد:

د. يُرجى ذكر أولويات هذه السياسة/الاستراتيجية.

ه. ما هو الرابط على الإنترنت الذي يسمح بالوصول إلى هذه السياسة/الاستراتيجية (في حال وجوده)؟

و. يُرجى ذكر أي معلومات أخرى ترونها مفيدة عن هذه السياسة/الاستراتيجية.
(يمكن إرفاق أي وثائق تخصّ هذه السياسة/الاستراتيجية.)

السؤال ٣ -

أ. من الجهة العامة المسؤولة عن صياغة سياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة؟
☐ مكتب في رئاسة الحكومة
☐ الوزارة المسؤولة عن الإدارة العامة أو الوظيفة العامة أو التنمية الإدارية
☐ الوزارة المسؤولة عن الاتصالات والتكنولوجيا
☐ جهة عامة أخرى، حدّد:

ب. ما عنوان البريد الإلكتروني لهذه الجهة؟

ج. ما منصب وعنوان البريد الإلكتروني لمسؤول الاتصال لدى هذه الجهة (في حال وجوده).

د. هل هذه الجهة مسؤولة أيضاً عن تنسيق أو تنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية عبر القطاعات الحكومية؟

☐ نعم
☐ لا
☐ لا يوجد تنسيق لتنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية
☐ لا أعرف

ه. ما عنوان البريد الإلكتروني للجهة المسؤولة عن تنسيق أو تنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية عبر القطاعات الحكومية (في حال كونها مختلفة عن الجهة التي وضعت السياسة/الاستراتيجية)؟

السؤال ٤ ـ

أ. هل ثمّة لجنة توجيهية مسؤولة عن تتبع تنفيذ سياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. من الجهات المشاركة في هذه اللجنة التوجيهية؟

☐ موظفون تنفيذيون يمثّلون الإدارات الحكومية
☐ ممثّلون عن القطاع الخاص
☐ ممثّلون عن منظّمات المجتمع المدني/الأهلي
☐ جهات أخرى، حدّد:

السؤال ٥ ـ

هل الجهة المسؤولة عن سياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة مسؤولة أيضاً عن السياسات التي تخص بيانات/معلومات القطاع العام؟

☐ نعم
☐ لا
☐ لا أعرف

السؤال ٦ ـ

أ. هل لسياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة التمويل الخاص بها؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى بيان كيف يجري تمويل سياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة لديكم:

- ☐ رصد الحكومة التمويل اللازم مركزياً
- ☐ مشاركة كل وزارة/جهة عامة في التمويل
- ☐ منح من القطاع الخاص و/أو من
- ☐ منح من المجتمع المدني/الأهلي
- ☐ الإعلان والدعاية
- ☐ مصادر تمويل أخرى، حدّد:

السؤال ٧ -

أ. يرجى ذكر مبلغ أحدث موازنة سنوية مقرّة (بالعملة المحلية) لسياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة.

ب. يرجى ذكر عدد العاملين الدائمين حالياً في مجال تنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية.

السؤال ٨ -

أ. هل تنسجم سياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

ب. يُرجى تحديد الإجابة.

الجزء الثاني: سياسات واستراتيجيات الانفتاح والشفافية

يبحث هذا الجزء في وجود سياسات أو استراتيجيات للانفتاح والشفافية.

أ. هل لديكم سياسة/استراتيجية/مبادرة في الحكومة تركّز على رفع مستوى ثقافة الانفتاح والشفافية؟

☐ نعم
☐ لا

في حال عدم وجود سياسة/استراتيجية لرفع مستوى الثقافة حول الانفتاح والشفافية، يُرجى الانتقال مباشرة إلى الجزء الثالث.

ب. ما هي الأهداف العامة لهذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة؟

ج. من تستهدف هذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة بصفة رئيسية؟

☐ الموظفون الحكوميون
☐ المجتمع المدني/الأهلي ومنظّماته
☐ القطاع الخاص
☐ المواطنون
☐ آخرون، حدّد:

د. ما القدرات التي ترمي هذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة إلى تعزيزها لدى الموظفين الحكوميين؟

☐ إجراء معالجات للبيانات الواردة من مصادر مختلفة
☐ الربط المتبادل بين الجهات العامة لإنتاج محتوى وخدمات وسياسات مشتركة بين الإدارات الحكومية
☐ إجراء بحوث تحليلية (analytics) بغرض تطوير ومحاكاة السياسات العامة وتقديم خدمات أفضل
☐ قدرات أخرى، حدّد:

ه. يُرجى ذكر أي معلومات أخرى تراها مفيدة عن هذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة.
(يمكن إرفاق أي وثائق تخصّ هذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة.)

الجزء الثالث: البيانات الحكومية المفتوحة

يبحث هذا الجزء في وجود سياسة وطنية مقرّة تخصّ البيانات الحكومية المفتوحة، ومحتوى هذه السياسة وأهدافها، ومدى تطبيقها.

السؤال ١ -

أ. هل ثمّة تعريف موحّد معتمد للبيانات المفتوحة في مؤسسات القطاع العام كافة؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

ب. ما مصدر التعريف المستخدم للبيانات المفتوحة؟

- ☐ تعريف وضعته الحكومة
- ☐ تعريف معتمد عالمياً

ج. يُرجى ذكر التعريف المستخدم للبيانات المفتوحة في القطاع العام لديكم.

د. على أي مستوى في الحكومة يُطبَّق هذا التعريف؟

- ☐ الحكومة المركزية/الاتحادية
- ☐ حكومات الأقاليم
- ☐ الحكومات/الإدارات المحلية
- ☐ باقي جهات القطاع العام (متضمّناً المؤسسات الاقتصادية التي تملكها الدولة)
- ☐ مستويات أخرى، حدّد:

السؤال ٢ -

أ. إلى أي مدى تملك الوزارات أو الجهات العامة سياسة/استراتيجية/مبادرة خاصة بها لنشر البيانات الحكومية المفتوحة؟

- ☐ لا أحد منها
- ☐ بعضها
- ☐ معظمها
- ☐ لا أعرف

ب. ما أسماء وعناوين البريد الإلكتروني لهذه الجهات؟

ج. ما أسماء وعناوين البريد الإلكتروني لمسؤولي الاتصال في هذه الجهات (في حال وجودهم)؟

في حال عدم وجود أي سياسة/استراتيجية/مبادرة تخصّ البيانات الحكومية المفتوحة يُرجى الانتقال مباشرة إلى الجزء الرابع.

السؤال ٣ -

أ. ما تاريخ إطلاق سياسة/استراتيجية/مبادرة البيانات المفتوحة في الحكومة لديكم؟

ب. يرجى إعطاء وصف موجز لهذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة مع بيان الخطوط العامة لها.

ج. من هي الجهات الشريكة في تنفيذ هذه السياسة/الاستراتيجية/المبادرة؟

السؤال ٤ -

أي من العناصر التالية هو جزء من سياسة/استراتيجية/مبادرة البيانات المفتوحة في الحكومة؟

- ☐ معايير/إرشادات لنشر المعلومات
- ☐ معايير/إرشادات عن مصاغات/أنساق البيانات
- ☐ معايير/إرشادات للتراخيص/حقوق النشر تتعلق بنشر/استخدام البيانات
- ☐ معايير/إرشادات تتعلق بالمتطلّبات المفروضة على الجهات العامة للتنقيب في النصوص والبيانات
- ☐ إرشادات/قواعد تتعلق بالأجور المفروضة على الحصول على البيانات/المعلومات الحكومية
- ☐ معايير/إرشادات تتعلق بالخصوصية
- ☐ معايير/إرشادات تتعلق بالبوابات/المواقع على الوبّ الخاصة بالبيانات المفتوحة
- ☐ حملات التوعية/التواصل التي تستهدف مستخدمي البيانات

☐ تدريب الموظفين الحكوميين على قضايا البيانات المفتوحة
☐ تدريب الموظفين الحكوميين على المهارات المتعلّقة بتحليل البيانات والبيانات المعادة الاستخدام
☐ تقديم حوافز للقطاع الأهلي لاستخدام البيانات
☐ نشاطات مستخدمي البيانات
☐ أي عناصر أخرى، حدّد:

السؤال ٥ -

هل تقدّم الحكومة حوافز للموظفين الحكوميين لزيادة نشاطهم المتعلّق بتحليل ونشر البيانات لدى ممارسة مهامهم؟

☐ نعم
☐ لا

السؤال ٦ -

أ. هل عيّنت الحكومة مسؤولاً رئيساً عن البيانات (Chief Data Officer)؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى تحديد مهام/صلاحيات هذا المسؤول الرئيس عن البيانات.

ج. لمن يتبع هذا المسؤول الرئيس عن البيانات؟

السؤال ٧ -

أ. هل تستشير الحكومة المستخدمين (المستفيدين من البيانات الحكومية) فيما يخصّ احتياجاتهم وتفضيلاتهم المتعلّقة بأنواع البيانات المنشورة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. من هم المستخدمون الذين تستشيرهم الحكومة في نشر البيانات؟ وعبر أي قنوات؟

	قنوات الاستشارات				
	شخصياً	على الشبكة	عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	عن طريق تطبيقات نقالة	*لا تجري استشارتهم*
المواطنون	☐	☐	☐	☐	☐
القطاع الخاص	☐	☐	☐	☐	☐
المنظّمات غير الحكومية	☐	☐	☐	☐	☐
الهيئات الأكاديمية والبحثية	☐	☐	☐	☐	☐
الهيئات الإعلامية	☐	☐	☐	☐	☐
آخرون حدد:	☐	☐	☐	☐	☐

السؤال ٨ ـ

أ. هل ثمّة جهة مركزية تقرّ نشر وتحديث البيانات لجميع الوزارات والجهات العامة في الحكومة؟

☐ نعم
☐ لا، كل وزارة/جهة عامة مسؤولة عن نشر البيانات الخاصة بها

ب. ما اسم هذه الجهة المركزية؟

ج. ما هو معدّل تحديث هذه البيانات؟

السؤال ٩ ـ

هل ثمّة جرد (inventory) للبيانات في الحكومة؟

☐ نعم، ثمّة جرد شامل
☐ نعم، ولكن هذا الجرد ليس شاملاً
☐ لا، تقوم كل جهة بجرد البيانات الخاصة بها
☐ لا، تقوم بعض الجهات فقط تقوم بهذا الجرد

☐ لا، لا يوجد أي جرد في أي من الجهات في الحكومة

الجزء الرابع: بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ والتكنولوجيات المستخدمة

يبحث هذا الجزء في وجود بوابات للحكومة المفتوحة على الوبّ، والجهة المسؤولة عنها، وأنواع البيانات والخدمات المتوفّرة عليها، وجودتها.

السؤال ١ -

أ. هل لديكم بوابة/بوابات على الوبّ تخصّ الحكومة المفتوحة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. ما هي الروابط على الإنترنت التي تسمح بالوصول إلى هذه البوابات؟

في حال عدم وجود أي بوابة للحكومة المفتوحة على الوبّ، يُرجى الانتقال مباشرة إلى الجزء السادس.

السؤال ٢ -

من الجهات المسؤولة في الحكومة عن إدارة بوابة/بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ؟

☐ مكتب في رئاسة الحكومة
☐ وزارات محدّدة في الحكومة، حدّد:
☐ جهات أخرى، حدّد:

السؤال ٣ -

أ. هل جرى إحداث جهة محدّدة أو مجموعة عمل لتطوير وتوسيع عمل بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ؟

☐ نعم
☐ لا

ب. ما اسم هذه الجهة أو مجموعة العمل؟

ج. هل هذه الجهة أو مجموعة العمل مسؤولة أيضاً عن إقرار نشر البيانات في البوابات؟

☐ نعم

☐ لا
☐ لا أعرف

السؤال ٤ -

أ. يرجى ذكر مبلغ أحدث موازنة سنوية مقرّة (بالعملة المحلية) لإدارة بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ.

ب. يُرجى ذكر عدد العاملين الدائمين حالياً في مجال إدارة هذه البوابات.

السؤال ٥ -

ما أهم مصادر تمويل بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ؟

☐ تمويل مقدّم من الوزارة المسؤولة عن إدارة البوابة/البوابات
☐ تمويل مشترك مقدّم من عدة وزارات
☐ تمويل مقدّم من منظّمة دولية
☐ مصادر أخرى، حدّد:

السؤال ٦ -

أ. هل يوجد إجراءات تسمح بضمان جودة البيانات التي تضعها الوزارات والجهات العامة على بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ؟

☐ نعم
☐ لا
☐ لا أعرف

ب. يُرجى تحديد الكيفية التي يجري فيها ضمان جودة هذه البيانات بتفصيل أكبر.

السؤال ٧ -

هل يجري على بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ وضع بيانات تخص:

☐ نتائج الانتخابات الوطنية
☐ نتائج الانتخابات المحلية
☐ الموازنات الحكومية والإنفاق العام على المستوى الوطني
☐ الموازنات الحكومية والإنفاق العام على المستوى المحلي

☐ تعدادات السكان
☐ الرموز البريدية في المدن
☐ إحصاءات تسجيل المركبات
☐ نتائج المسوح الإدارية عن مستوى الرضا عن الخدمات التي تقدّمها الحكومة
☐ أي بيانات هامة أخرى، حدّد:

السؤال ٨ -

هل لديكم بوابة على الوبّ تخص قضايا الشفافية في الحكومة؟
☐ نعم، وهي منفصلة عن بوابة الحكومة المفتوحة على الوبّ
☐ لا، البيانات التي تخصّ الشفافية موجودة على بوابة الحكومة المفتوحة على الوبّ
☐ لا، لا يوجد بينات تخصّ الشفافية
☐ لا أعرف

السؤال ٩ -

أ. هل يوجد إحصاءات منتظمة عن البيانات المستخدمة على البوابة/بوابات الحكومة المفتوحة؟
☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى ذكر عدد مجموعات البيانات الإجمالي على بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ، وعدد مرات استخدامها، في أحدث سنة.

ج. هل تتوفّر الأصناف الآتية من البيانات على بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ؟

	غير متوفّر	متوفّر
الاقتصاد والمال	☐	☐
الصحة	☐	☐
التعليم	☐	☐
النقل والطرق	☐	☐
العدل والجريمة	☐	☐
أصناف أخرى	☐	☐

حدد:

السؤال ١٠ -

أي من السمات الآتية متوفّرة حالياً على بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ؟
☐ إمكانية البحث
☐ منتديات الحوار
☐ ترتيب مجموعات البيانات بحسب مستوى الطلب عليها

☐ تعليقات أو مقترحات أو أي معلومات راجعة أخرى يضعها المستخدم
☐ تصويت المستخدمين عن فائدة وجودة مجموعات البيانات
☐ إمكانية استقبال إشعارات بإضافة مجموعات بيانات جديدة محدّدة
☐ تسهيلات الوصول لأصحاب الإعاقات البصرية
☐ توفّر المحتوى بلغات مختلفة
☐ الدعم الفني للمستخدم
☐ إمكانية الوصول المطوّع (customized) إليها عن طريق الأجهزة النقّالة

السؤال ١١ -

أ. هل تشجعون وجود تطبيقات لاستخدام البيانات الحكومية على بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ أو الأجهزة النقّالة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى ذكر أمثلة على هذه التطبيقات.

السؤال ١٢ -

هل تتوفّر على بوابات الحكومة المفتوحة على الوبّ بيانات تشميلية (inclusive) خاصة تتعلّق بـ:

☐ الشباب
☐ التكافؤ بين الجنسين
☐ الفئات المهمّشة والمحرومة
☐ قضايا اجتماعية أخرى، حدّد:

الجزء الخامس: استخدام الحكومة المفتوحة ومدى الاستفادة منها

يبحث هذا الجزء في القضايا التي تتعلّق باستخدام تطبيقات الحكومة، وتشجيعها، ومدى الاستفادة منها.

السؤال ١ -

ما النموذج الأساسي المعتمد لأجور الوصول إلى البيانات الحكومية؟

- ☐ يمكن الوصول إلى جميع البيانات واستخدامها مجاناً
- ☐ البيانات متاحة للاستخدام بالكلفة الحدية (marginal cost)
- ☐ بعض البيانات متاحة مجاناً، ولكن ثمّة أجر موحّد مفروض على بعض البيانات الأخرى
- ☐ نموذج الأجور قائم على استعادة الكلفة (cost recovery) كاملة بمعدل عائد مناسب
- ☐ يوجد مستوى قاعدي مجاني، مع علاوة تطبّق على إمكانيات الاستخدام المتقدّمة
- ☐ ثمّة أجور مفروضة على استخدام البيانات لأغراض تجارية
- ☐ نماذج أخرى، حدّد:

السؤال ٢ -

أي من المبادرات الآتية متوفّرة لتشجيع استخدام المعلومات والبيانات الحكومية المتاحة؟

	أبداً	أحياناً	غالباً
مسابقات لتطوير البرمجيات	☐	☐	☐
ندوات إعلامية أو توعوية مخصّصة للمواطنين وقطاع الأعمال	☐	☐	☐
اعتبار تطبيق سياسات الحكومة المفتوحة ضمن مؤشرات الأداء في المؤسسات	☐	☐	☐
إتاحة أدوات جغرافية/مكانية للمستخدمين	☐	☐	☐
إتاحة البيانات للإعلام والصحافة	☐	☐	☐
دورات تدريب للمستخدمين	☐	☐	☐
دورات تدريبية للموظفين الحكوميين بهدف بناء القدرات على تحليل البيانات واستخدامها	☐	☐	☐
وجود حوافز للموظفين الحكوميين على استخدام البيانات لبناء وتقديم خدمات جديدة	☐	☐	☐

السؤال ٣ -

أ. هل تقوم الحكومة بتتبّع ورصد المكاسب الاقتصادية و/أو الاجتماعية الناجمة عن الحكومة المفتوحة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى ذكر أي تفاصيل أخرى تخصّ منهجية المتابعة.

السؤال ٤ -

أ. هل تعتمد سياسة/استراتيجية الحكومة المفتوحة استخدام قنوات التواصل الاجتماعي؟

☐ نعم
☐ لا

ب. ما الغرض من استخدام قنوات التواصل الاجتماعي في هذا المجال؟

☐ التواصل مع المجتمعات
☐ التفاعل مع المجتمعات
☐ إشراك المجتمعات في إنتاج القيمة
☐ أغراض أخرى، حدّد:

السؤال ٥ -

أ. هل تتوفّر لديكم بيانات/إحصاءات عن مدى استخدام التطبيقات الخاصة بالحكومة المفتوحة و/أو الوصول إلى البيانات الحكومية المفتوحة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى تقديم قائمة بأكثر هذه التطبيقات استخداماً وعدد مستخدميها (في حال توفّرها).

السؤال ٦ -

يُرجى –إن أمكن- تقديم أمثلة عملية عن استخدام المواطنين أو أي جهات أخرى للبيانات الحكومية المفتوحة.

الجزء السادس: تشريعات وأنظمة الحكومة المفتوحة

يبحث هذا الجزء في وجود التشريعات واللوائح التنظيمية المختلفة التي تخصّ الحكومة المفتوحة، ومحتواها.

السؤال ١ -

أ. هل لديكم تشريعات أو لوائح تنظيمية تتعلّق بالوصول إلى المعلومات الحكومية؟

☐ نعم
☐ لا

ب. هل تنصّ هذه التشريعات/اللوائح على إلزام الوزارات/الجهات العامة في الحكومة بنشر البيانات والوثائق الحكومية؟

☐ نعم
☐ لا

ج. هل تنصّ هذه التشريعات/اللوائح على تعريف قانوني للبيانات المفتوحة؟

☐ نعم
☐ لا

د. يُرجى ذكر أي معلومات أخرى ترونها مفيدة بهذا الخصوص.
(يُرجى ذكر أرقام هذه التشريعات/اللوائح وتاريخها، وإرفاق نصوصها إن أمكن.)

السؤال ٢ -

أ. هل لديكم تشريعات أو لوائح تنظيمية تتعلّق بالخصوصية وأمن المعلومات؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى ذكر أي معلومات أخرى ترونها مفيدة بهذا الخصوص.
(يُرجى ذكر أرقام هذه التشريعات/اللوائح وتاريخها، وإرفاق نصوصها إن أمكن.)

السؤال ٣ -

أ. هل لديكم تشريعات أو لوائح تنظيمية تتعلّق بمشاركة الجمهور في عملية صنع القرار؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى ذكر أي معلومات أخرى ترونها مفيدة بهذا الخصوص.
(يُرجى ذكر أرقام هذه التشريعات/اللوائح وتاريخها، وإرفاق نصوصها إن أمكن.)

السؤال ٤ -

أ. هل لديكم أي تشريعات أو لوائح تنظيمية أخرى تتعلّق بالحكومة المفتوحة؟

☐ نعم
☐ لا

ب. يُرجى تقديم قائمة بهذه التشريعات (في حال وجودها).

ج. يُرجى ذكر أي معلومات أخرى ترونها مفيدة بهذا الخصوص.
(يُرجى ذكر أرقام هذه التشريعات/اللوائح وتاريخها، وإرفاق نصوصها إن أمكن.)

الجزء السابع: تحديات الحكومة المفتوحة

يبحث هذا الجزء في أهم التحدّيات التي تواجه تطبيق الحكومة المفتوحة.

السؤال ١ -

يُرجى اختيار أهم التحديات التي تواجه تطوير مبادرات الحكومة المفتوحة على مستوى السياسات.

- ☐ عدم وجود سياسة/استراتيجية للحكومة المفتوحة تنطبق على جميع الإدارات
- ☐ عدم وجود نموذج أو إطار عمل مرجعي معتمد للحكومة المفتوحة
- ☐ عدم وجود جرد موحّد وفعّال للبيانات الحكومية
- ☐ التطبيق غير المتسق للإرشادات التي تخصّ نشر البيانات الحكومية عبر المؤسسات المختلفة
- ☐ تحديات أخرى، يرجى ذكرها:

السؤال ٢ -

يُرجى اختيار أهم التحديات التي تواجه تطبيق وتطوير سياسات الحكومة المفتوحة على المستوى التكنولوجي.

- ☐ اختيار التكنولوجيا المناسبة من حيث الكلفة وسهولة الاستخدام
- ☐ عدم كفاية البنى التحتية وسعة حزمة الاتصالات والتجهيزات البرمجيات اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة
- ☐ عدم اتساق مصاغات/أنساق البيانات الحكومية ومعاييرها
- ☐ محدودية إمكانيات الوصول إلى البيانات الحكومية واستخدامها
- ☐ عدم احترام متطلّبات ضمان الأمن والخصوصية والأمان
- ☐ النقص في اكتمال ودقة وجودة وحينية البيانات الحكومية
- ☐ عدم وجود بوابة/بوابات على الوبّ تخصّ الحكومة المفتوحة
- ☐ تحديات أخرى، يرجى ذكرها:

السؤال ٣ -

يُرجى اختيار أهم التحديات التي تواجه تطبيق وتطوير سياسات الحكومة المفتوحة على المستوى المؤسسي والتنظيمي.

- ☐ النقص في الموارد البشرية الحكومية المؤهّلة تأهيلاً مناسباً
- ☐ عدم كفاية الترابط بين الإدارات الحكومية المختلفة وتكامل البيانات فيما بينها
- ☐ الصعوبة في موازنة استقلالية البيانات التي تنتجها الإدارات الحكومية المختلفة
- ☐ عدم كفاية ثقافة المشاركة في القطاع العام والتعاون بين الموظفين الحكوميين
- ☐ وجود عوائق داخلية في القطاع العام تحول دون الوصول إلى البيانات الحكومية واستخدامها

☐ عدم وجود خطط وآليات متينة لدى القطاع العام تسمح بإشراك المواطنين والتعامل مع مقترحاتهم بفعالية
☐ عدم كفاية إجراءات العمل في القطاع العام الخاصة بجمع البيانات، ومكاملتها، والتحقق منها، وإقرارها، ونشرها، وتحديثها، والترويج لاستخدامها
☐ عدم كفاية ثقافة وإجراءات التفاعل مع منظّمات المجتمع المدني/الأهلي
☐ النقص في الصلاحيات المعطاة للجهة المنوط بها تنسيق العمليات الخاصة بالحكومة المفتوحة
☐ النقص في الحوافز لدى الجهات العامة على نشر بياناتها ومشاركتها بياناتها مع جهات عامة أخرى
☐ مقاومة التغيير لدى الجهات العامة
☐ تحديات أخرى، يرجى ذكرها:

السؤال ٤ -

يُرجى اختيار أهم التحديات التي تواجه تطبيق وتطوير سياسات الحكومة المفتوحة على المستوى الثقافي.

☐ عدم كفاية المهارات لدى المواطنين التي تسمح لهم بسهولة الوصول إلى خدمات الحكومة المفتوحة
☐ عدم كفاية التوعية والجاهزية في مجال الحكومة المفتوحة لدى الموظفين الحكوميين
☐ عدم كفاية التوعية والجاهزية في مجال الحكومة المفتوحة لدى قطاع الأعمال
☐ عدم كفاية التوعية والجاهزية في مجال الحكومة المفتوحة لدى منظّمات المجتمع المدني/الأهلي
☐ تدني مستوى مشاركة منظّمات المجتمع المدني/الأهلي في دورة رسم السياسات واتخاذ القرار
☐ تحديات أخرى، يرجى ذكرها:

السؤال ٥ -

يُرجى اختيار أهم التحديات التي تواجه تطبيق وتطوير سياسات الحكومة المفتوحة على المستوى القانوني.

☐ عدم ملاءمة الإطار التشريعي لإجراءات الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية واستخدامها
☐ وجود حالات لبس وعدم يقين ناجمة عن تشرذم التشريعات الخاصة بالخصوصية والأمان
☐ عدم وجود اللوائح التنظيمية اللازمة لتطبيق التشريعات الخاصة بالحكومة المفتوحة
☐ نقص الوضوح القانوني فيما يخصّ حالات ملكية البيانات الحكومية
☐ تحديات أخرى، يرجى ذكرها:

السؤال ٦ -

يُرجى اختيار أهم التحديات التي تواجه تطبيق وتطوير سياسات الحكومة المفتوحة على مستوى التمويل.

- ☐ عدم توفّر الموازنات اللازمة لتنفيذ الحكومة المفتوحة و/أو في فعالية إجراءات رصد تلك الموازنات
- ☐ النقص في المقاربات المتبعة لدى الإدارات الحكومية لتقدير كلف ومنافع نشر البيانات الحكومية
- ☐ التكاليف المرتفعة لتحديث البنى التحتية
- ☐ التكاليف المرتفعة للموارد البشرية اللازمة لتطبيق الحكومة المفتوحة ولنشر وتحديث البيانات الحكومية
- ☐ التكاليف المرتفعة اللازمة لتحويل حجوم كبيرة من البيانات إلى مصاغات/أنساق قابلة للاستخدام
- ☐ التكاليف المرتفعة المرتبطة بإشراك المستخدمين
- ☐ قدرة المواطنين على تحمّل الأجور المفروضة على خدمات الحكومة المفتوحة
- ☐ تحديات أخرى، يرجى ذكرها:

الجزء الثامن: ملاحظات أخرى

يُرجى إضافة أي تعليقات أخرى ترونها ضرورية وذات صلة.